العرب
الثلاثاء 2021/09/07
السنة 44 العدد 12172

تراجع الانتهاكات ضد الإعلام السوري.. شكرا للرقابة الذاتية

«حارس البوابة» في المؤسسات الإعلامية يتصدى لأي مقال يزعج السلطة

أخبار مراقبة ذاتيا

يلجأ الصحافيون السوريون إلى الرقابة الذاتية بشكل متزايد بعد مسيرة طويلة من التعامل مع شتى صنوف القمع من قبل الأطراف المتعددة في البلاد، ونتيجة لذلك تقلص عدد الانتهاكات لعدم وجود صحافة خارج إطار المسموح به.

دمشق – وثق المركز السوري للحريات الصحافية وقوع انتهاك واحد ضد الإعلام في سوريا خلال شهر أغسطس 2021، بانخفاض كبير عن شهر يوليو الماضي، وذلك على الرغم من أن حالة التضييق على الإعلام مستمرة بنفس الوتيرة في مختلف المناطق السورية، ما يشير إلى التزام العاملين في الإعلام بالرقابة الذاتية.

وذكر المركز التابع لرابطة الصحافيين السوريين، في تقريره الدوري لرصد الانتهاكات ضد الإعلام في سوريا، أنه على الرغم من أن الشهر الماضي يعتبر أقل الأشهر من ناحية أعداد الانتهاكات الموثقة خلال العام الحالي مازال الواقع لم يتغير من حيث القيود والتضييق على الصحافيين.

وتمثل الانتهاك الوحيد خلال الشهر الماضي في منع "هيئة تحرير الشام" لقناة "أورينت" من العمل بشكل نهائي في مناطق سيطرتها بشمال غربي سوريا.

وقد تعرض صحافيون لأشكال متعددة من التضييق، خاصة المتابعات القانونية، ويعلمون جيدا تبعات الخوض في الممنوعات والمحظورات في سوريا كالتوقيف والاختفاء القسري والتعذيب والسجن لسنوات عديدة، ما ولّد لديهم خوفا متزايدا، مع ضعف المؤسسات الإعلامية وغياب استقلاليتها الذي يمثل "غطاء شرعيا" نسبيا للصحافيين أثناء أداء عملهم الصحافي.

فكان الحل الآمن نسبيا هو الرقابة الذاتية التي تصاعدت وتيرتها على وقع التضييق الأمني.

ويعتبر المشهد الإعلامي في سوريا واضحًا ويمكن حصره وتحديد معالمه؛ إذ توجد في سوريا -بالإضافة إلى وكالة الأنباء الرسمية (سانا) والصحف اليومية الرسمية الثلاث- البعض من وسائل الإعلام الخاصة دون أن تكون لديها توجّهات سياسية، أو وسائل تابعة لشخصيات مقربة من الحكومة تدور في سياق الرواية الرسمية. وينطبق الشيء نفسه على القنوات الإذاعية والتلفزيونية التي تقدم الترفيه والتسلية وليس النقد.

ولا تؤثر السلطات السورية على وسائل الإعلام فحسب بل تراقب شبكة الإنترنت وتحاول فرض سيطرتها عليها، ويخضع الصحافيون الذين يكتبون على شبكة الإنترنت للرقابة وينتهي المطاف بالمدوّنين في السجن.

ويتم توجيه تهم جاهزة لهؤلاء الصحافيين والمدونين -مثل "نشر معلومات كاذبة" و"إضعاف الشعور القومي والقذف والتشهير بالرئيس" أو "إثارة النعرات العرقية والطائفية"- وتعطيل حقّ التعبير عن الرأي المنصوص عليه في الدستور السوري.

ونجحت هذه الممارسات في تكوين نوع من الرقابة الذاتية لدى المدوّنين والصحافيين السوريين.

ولا تخلو الرقابة الذاتية في الإعلام من مخاطر على حرية الرأي والتعبير والحريات الإعلامية، ولها آثار سلبية على العمل الإعلامي وتحد من القدرة على نقل المعلومة وأصوات الناس، وهو ما ينعكس على تطور الإعلام والصحافة.

ويقر البعض بأن الرقابة الذاتية تعتبر من أسوأ أشكال الرقابة، ولا تنعكس على أداء الصحافيين فقط بل تؤدي أيضا إلى غياب استقلالية المؤسسات الإعلامية التي يبرز فيها مصطلح "حارس البوابة" الذي يلعب دورًا في وضع أنظمة وتعليمات قد تكون شفوية أكثر منها معلنة أمام الصحافيين؛ إذ يقابَل الصحافي برفض نشر مادة صحافية أو حتى البدء بمتابعة قضية ما، لا لشيء إلا لرفض رئيس تحرير وسيلة إعلامية ما.

> **الممارسات ضد الصحافيين أرست ثقافة الرقابة الذاتية لدى العاملين في قطاع الصحافة حتى على مواقع التواصل الاجتماعي**

وعادة ما يتم إيقاف الكتابة بشأن أيّ موضوع يجلب صداعا لوسائل الإعلام مثل المواضيع السياسية والدينية وتناول الأوضاع المعيشية المتدهورة، فيزداد الوضع تضييقا، وأحيانا يسيء التحرير إلى المادة بعد عملية الحذف.

وساهمت جملة من التضييقات في إرساء ثقافة الرقابة الذاتية لدى العاملين في قطاع الصحافة والإعلام حتى في حساباتهم الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي.

وقد تعرض الكثير من الإعلاميين -ومنهم عاملون في وسائل إعلام رسمية- للاعتقال والتوقيف بسبب انتقادهم الأوضاع على الشبكات الاجتماعية، وبعد خروجهم من السجن التزموا الصمت الكامل.

وذكرت منظمة "مراسلون بلا حدود" في تقريرها السنوي لعام 2021 أن بعض المناطق رأت فيها النور عبر منابر إعلامية حرة ومستقلة، على أيدي صحافيين مواطنين عقب الانتفاضة، لكن أغلب تلك المنابر عجزت عن الصمود.

وأشارت إلى أن "الصحافة الحرة منعدمة في سوريا، حيث تكتفي وسائل الإعلام بنقل الأنباء الصادرة عن وكالة الأنباء الرسمية، مما يعني أن لا صوت يعلو فوق صوت الخطاب الرسمي".

ووفق المنظمة فإن "كل ما يشبه النقد أو ينطوي على معلومات حساسة، تترتب عليه أعمال انتقامية من قبل المخابرات، التي تتصرف على هواها دون حسيب ولا رقيب"، حيث احتجزت العشرات من الصحافيين، فضلاً عن وفاة مئات الصحافيين بسبب التعذيب، ومعظمهم يجهل أقاربهم مصيرهم.

ومن جهة أخرى اختطف صحافيون آخرون من قبل مختلف الجماعات المسلحة، وعلى رأسها "جيش الإسلام" و"هيئة تحرير الشام".

وفي مارس الماضي وثقت "مراسلون بلا حدود"، في تقرير لها بمناسبة الذكرى العاشرة للثورة السورية، مقتل ما لا يقل عن 700 من الصحافيين المحترفين وغير المحترفين في سوريا، سواء بسبب وجودهم في بؤر تبادل إطلاق النار أو نتيجة اغتيالهم على أيدي طرف من أطراف النزاع في سياق تغطيتهم للأحداث الجارية على الميدان.

أما أرقام الشبكة السورية لحقوق الإنسان فتشير إلى حصيلة أكبر بكثير؛ ففي تقرير صادر عام 2020 قدرت هذه المنظمة المحلية عدد القتلى الصحافيين بما لا يقل عن 700، دون أن يتسنى تأكيد هذه الأعداد، في ظل صعوبة الوصول إلى المعلومات والتعتيم التام الذي تفرضه السلطات والجماعات المتطرفة على الانتهاكات والفظائع المرتكبة في هذا السياق.

وقالت "مراسلون بلا حدود" "قبل وقت طويل من بدء الانتفاضة والحرب الأهلية في مارس 2011 ، أبقت السلطات قبضتها المحكمة على الأخبار الواردة في وسائل الإعلام الحكومية وحظرت بشكل روتيني الصحافيين الأجانب من دخول البلاد، بينما كانت الشرطة الإلكترونية تلاحق أي شخص كانت أنشطته على الإنترنت يُعتبر أنه يشكل تهديدًا لمصالح النظام".

وذكرت أن "المئات من الصحافيين تعرضوا للاعتداء الجسدي والاعتقال والاحتجاز التعسفي والتعذيب والقتل، في حملات القمع الحكومية أو القصف أو نتيجة جرائم العنف التي ارتكبتها الجماعات المسلحة المختلفة العاملة في سوريا".

وبمناسبة "اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري"، الذي يصادف الثلاثين من أغسطس كل عام، أكد المركز السوري للحريات الصحافية أن هناك 37 إعلامياً على الأقل لا يزالون رهن الاحتجاز أو مختفين قسراً في سوريا، داعياً دول العالم وكافة المنظمات الحقوقية والمعنية بالشأن السوري إلى ممارسة الضغط على القوى الفاعلة على الأرض السورية للإفراج عن هؤلاء الإعلاميين.

كما طالب المركز قوات حزب الاتحاد الديمقراطي بالإفراج الفوري عن عضو رابطة الصحافيين السوريين برزان حسين لياني، المحتجز في محافظة الحسكة منذ يوليو الماضي دون معرفة مصيره وأسباب احتجازه.

جيوش إلكترونية موالية لروسيا تغزو مواقع إخبارية غربية

لندن – كشف بحث نشرته جامعة بريطانية الاثنين أن المواقع الإخبارية الغربية تواجه تدخلات من جيوش إلكترونية موالية لروسيا لنشر الدعاية والمعلومات المضللة الداعمة للكرملين، ثم استخدامها كقصص إخبارية في الإعلام الروسي.

وذكر معهد الجريمة وأمن الأبحاث بجامعة كارديف أنه اكتشف أدلة حول استهداف 32 وسيلة إعلامية رئيسية في 16 دولة غربية من خلال التلاعب بأقسام تعليقات القراء.

وأوضح المعهد أن الوسائل الإعلامية تشمل "ديلي ميل" و"ديلي إكسبرس" و"تايمز" في بريطانيا، و"فوكس نيوز" و"واشنطن بوست" في الولايات المتحدة، وصحيفة "لوفيغارو" الفرنسية ومجلة "دير شبيغل" الألمانية، فضلا عن صحيفة "لاستامبا" الإيطالية.

ويقول باحثون إنهم وجدوا 242 قصة نُشرت فيها "تصريحات استفزازية مؤيدة لروسيا أو معادية للغرب" كرد فعل على أخبار تتعلق بروسيا.

ومن ثم استخدمتها مواقع إخبارية ناطقة بالروسية كأساس لأخبار تتحدث عن دعم واسع في الغرب للسياسات الروسية والرئيس فلاديمير بوتين. وتم البحث في تلك النشاطات عبر الإنترنت أثناء التوترات المستمرة بين روسيا وأوكرانيا في وقت سابق من هذا العام.

لكن المركز أكد أن تلك الممارسات تصاعدت منذ 2018 في ظل ازدياد التوترات بين موسكو والغرب.

وقال مدير المعهد مارتن إينيس إن تلك الاستراتيجية "مهمة" نظرا لتعقيدها ونطاقها واتساعها.

وأضاف "من خلال السيطرة على أقسام التعليقات الخاصة بوسائل الإعلام الغربية، تمكنوا من تقديم دعايتهم على أنها مؤشر على الرأي السائد".

وأوضح أن "وسائل الإعلام الغربية التي أجرينا تحقيقنا فيها معرضة بشكل خاص لهذا النوع من التلاعب مع عدم وجود تدابير أمنية لمنع أو ردع أو الكشف عن هذا النوع من النشاط. لقد نجحوا بسهولة في تبديل شخصياتهم وهوياتهم، وهو أمر تمكّنه التكنولوجيا بالفعل".

واستخدم الباحثون تقنيات التعرف والكشف بتحليل البيانات، والتي أشارت إلى حملة منظمة ترافقت مع تغيير ملفات تعريف الحساب المشبوهة بشكل متكرر شخصيتها وموقعها.

وقال وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب، الذي تساعد وزارته في تمويل برنامج أبحاث تحليلات الاتصالات مفتوحة المصدر جزئيا في كارديف برئاسة إينيس، إن لندن وحلفاءها يعملون على مكافحة "متصيدي الكرملين الذين يروجون للأكاذيب".

وأضاف أن "هذا التقرير يسلط الضوء على التهديد الذي تتعرض له ديمقراطيتنا بسبب التضليل الروسي المدعوم من الدولة على الإنترنت".

> **32 وسيلة إعلامية في 16 دولة غربية تم استهدافها من خلال التلاعب بأقسام تعليقات القراء**

وذكر التقرير أن هناك أدلة على وجود تنسيق بين وسائل الإعلام الروسية المملوكة للدولة، والتي لها تاريخ في نشر المعلومات الخاطئة والمواقع التي حددتها الاستخبارات الغربية على أن لها صلات بأجهزة الأمن الروسية.

وقال إينيس إنه بالنظر إلى إمكانية التأثير على الرأي العام "من الضروري أن تكون الشركات الإعلامية التي تدير مواقع تشاركية أكثر شفافية حول كيفية معالجة المعلومات المضللة وأن تكون أكثر استباقية في منعها".

خوارزميات فيسبوك تغذي انتشار المعلومات المضللة على حساب الموثوقة

واشنطن – لا يزال انتشار الأخبار الكاذبة أحد التحديات الكبرى للمنصات الاجتماعية، رغم جميع جهودها في الحد من هذه الظاهرة، فقد أفادت دراسة حديثة بأن الأخبار المضللة على فيسبوك حصلت على نسبة زيارات أكبر بستة أضعاف من الأخبار الحقيقية.

ووجد الباحثون أن ناشري الأخبار المعروفين بتقديم معلومات مضللة، حصلوا على عدد إعجابات ومشاركات وتفاعلات على المنصة بزيادة ستة أضعاف، مقارنة بمصادر إخبارية جديرة بالثقة مثل "سي.إن.إن" أو منظمة الصحة العالمية.

واعتبرت صحيفة واشنطن بوست أن الدراسة تدعم حجج النقاد بأن خوارزميات فيسبوك تغذي انتشار المعلومات المضللة على مصادر أكثر ثقة.

ورصدت الدراسة أكثر من 2500 ناشر أخبار عبر فيسبوك، بين أغسطس 2020 ويناير 2021، وهي لم تُنشر بعد، لكنها روجعت من قبل باحثين في جامعة نيويورك وجامعة "غرونوبل ألب" في فرنسا.

والدراسة واحدة من المحاولات القليلة الشاملة لقياس تأثير المعلومات المضللة عبر مجموعة واسعة من الناشرين على فيسبوك، وقالت إن "استنتاجاتها تدعم الانتقادات بأن هذه المنصة فيسبوك تكافئ الناشرين الذين يضعون حسابات مضللة".

ومنذ أن أصبحت الأخبار المزيفة على فيسبوك مصدر قلق بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية في 2016، أثبتت قدرة الناشرين الذين يتاجرون بالمعلومات الخاطئة على كسب جماهير كبيرة على منصة التواصل الاجتماعي الشهيرة.

وقالت ريبيكا ترومبل مديرة معهد البيانات والديمقراطية والسياسة في جامعة "جورج واشنطن"، والتي راجعت النتائج، إن "الدراسة تساعد في إضافة مجموعة متزايدة من الأدلة، على الرغم من جهود التخفيف، فقد وجدت المعلومات المضللة مرتعا وجمهورا متفاعلا على فيسبوك".

وعلقت فيسبوك أن "الدراسة عملت على قياس عدد الأشخاص الذين يتفاعلون مع المحتوى، لكن هذا ليس مقياسا لعدد الأشخاص الذين يشاهدونه بالفعل".

وقال جو أوزبورن المتحدث باسم فيسبوك "يتناول هذا التقرير في الغالب كيفية تفاعل الأشخاص مع المحتوى، وهو أمر لا يجب الخلط بينه وبين عدد الأشخاص الذين يشاهدونه بالفعل".

وأضاف "عندما تنظر إلى المحتوى الذي يحصل على أكبر قدر من الوصول عبر فيسبوك، فإنه لا يشبه على الإطلاق ما تقترحه هذه الدراسة".

وتابع "الشركة لديها 80 شريكا في التحقق من صحة المعلومات، وتغطي أكثر من 60 لغة، وتعمل على تصنيف المعلومات الكاذبة، وتقليل توزيعها".

واعتمد معدو الدراسة على تصنيفات من منظمتي "نيوز جارد" و"ميديا باياس/فاكت تشيك" غير الربحيتين اللتين تدرسان المعلومات المضللة.

وصنفت المجموعتان الآلاف من ناشري فيسبوك من خلال ميولهم السياسية، من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، وميلهم إلى مشاركة أخبار جديرة بالثقة أو غير جديرة بالثقة.

جو أوزبورن

فيسبوك لديها 80 شريكا في التحقق من صحة المعلومات

وأخذ الفريق 2551 صفحة من هذه الصفحات، وقارن التفاعلات على المنشورات من قبل ناشرين معروفين بالمعلومات المضللة، مثل حركة "أوكيوباي ديموكراتس" ذات الميول اليسارية و"دان بونجينو" و"بريتبارت" ذات الميول اليمينية، بالتفاعلات على منشورات من ناشرين موثوقين.

ويعتبر الناشرون المنتمون إلى اليمين لديهم ميل أعلى بكثير لمشاركة المعلومات المضللة، مقارنة بالناشرين في الفئات السياسية الأخرى.

ومن المقرر أن يشارك الباحثون الدراسة كجزء من مؤتمر "قياس الإنترنت" لعام 2021 في نوفمبر.

وأفاد موقع "أكسيوس" الأميركي الأسبوع الماضي بأن شركة فيسبوك تخطط للحد من التركيز على المنشورات السياسية، ومحتوى الأحداث الجارية، ضمن تغييرات جديدة تأتي استجابة لرغبات المستخدمين.

وستتوقف الشركة عن الاعتماد على الخوارزميات التي تحدد مدى احتمالية مشاركة شخص لمنشور ما أو التعليق عليه، بناء على مشاركته السابقة، وبدلا من ذلك، ستعتمد على ما يبدي المستخدمون اهتمامهم به من خلال الاستطلاعات والتعليقات الأخرى.

وستبدأ الشركة أيضا اختبارات للحد من المحتوى السياسي في العديد من البلدان، بما في ذلك كوستاريكا والسويد وإسبانيا وأيرلندا.

ويمكن أن تقلل تلك التغييرات من فرص الاطلاع على أخبار بعض الناشرين، وخاصة الشركات التي تنشر الكثير من المحتوى السياسي.

وتأتي هذه الجهود ضمن إجراءات تدريجية من فيسبوك لجعل تجارب مستخدميها أقل تشبعا بالسياسة وإثارة للجدل.

وبدأت الشركة في وقت سابق من هذا العام اختبار الحد من المحتوى السياسي في موجز الأخبار في الولايات المتحدة وكندا والبرازيل وإندونيسيا.

وقالت إنها ستتوقف عن تقديم توصيات للمستخدمين للانضمام إلى الجماعات المدنية والسياسية، وأظهرت تعليقات المستخدمين إعجاب الأشخاص بهذه التغييرات.

وبعد انتخابات 2020 في الولايات المتحدة، حاولت فيسبوك الحد من المحتوى السياسي الذي يتفاعل معه المستخدمون على المنصة، لكنها لا تزال تتعرض لانتقادات منتظمة بسبب حجم المعلومات السياسية المضللة التي تنشرها.

وتعود الخطوة أيضا لاحتمالات استغلال الأحداث الجارية، ومحتوى الأخبار العاجلة من قبل "جهات سيئة" لتقديم معلومات مضللة، باعتبار أنه من الصعب التحقق من صحة الأخبار العاجلة.

وأعلنت فيسبوك أن الموضوعات السياسية تمثل فقط قدرا ضئيلا من المحتوى الإجمالي الذي يتفاعل معه المستخدمون بنسبة 6 في المئة، على الرغم من أنه من غير الواضح بالضبط كيف تحدد الشركة المحتوى السياسي.

الانتقادات لفيسبوك لن تتوقف